صيغة جديدة لاستراتيجيات المراجعة

في ظل الذكاء المعرفي

د. محمد نجيب صادق

مدير عام الحسابات المركزية الشركة القابضة لمصر للطيران

المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر

ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة

جامعة الزيتونة الأردنية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

23 – 26 نيسان (إبريل 2012)

عمان – الأردن

مقدمة:

إن التفكير عملية يمارسها الإنسان في أي مجتمع، حيث أن التفكير لصيق به ويتطور من خلال عدة مراحل تحكمها علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية والاجتماعية التي تحيط به ومدى تفاعله معها.

كذلك فإن الموارد الاقتصادية، من موارد طبيعية وعمل ورأس مال قد تخضع للندرة، لكن المعرفة بشكل عام يمكن اعتبارها مورداً اقتصادياً، مثل هذه الموارد، ويمكن انتقالها وتداولها، ولكن هذا لا يعني أنه تم التضحية بها، وتعرضها لعوامل الندرة مثل الموارد الاقتصادية، بل إنها تزداد وفرة وانتشارا حبذا لو اختلطت مع العبقرية والإبداع، وبالتالي فإن اقتصاد الأفكار، يختلف جوهرياً عن اقتصاد الأشياء، ويمكن اتخاذه سبيلاً إلى التقدم الاقتصادي.

انطلاقا من ذلك أصبحت كل من المعرفة وذكاء الأعمال تلعب دوراً كبيراً في التصور المستقبلي ورسم السياسات والاستراتيجيات للحاق بركاب التطور وبالتالي تأثيرها على مهنة المراجعة حتى تتلاشى الاختلالات الهيكلية والتنظيمية في الصيغة الاقتصادية السائدة الآن والتي يسودها الذكاء المعرفي.

أولاً: مشكلة البحث

إن مهنة المراجعة تعتمد في الأساس على توافر المعلومات عن الكيانات الاقتصادية، والتي تعكس من خلالها الأنشطة والأحداث الاقتصادية المختلفة، ومن ثم أداء دورها في تقييم هذه الأنشطة والكيانات الاقتصادية من خلال التطبيق السليم لمعايير المراجعة وكان لابد أن يساندها التحولات الجذرية لعصر المعرفة وذكاء الأعمال والاستخدام الواسع للابتكارات التكنولوجية الحديثة.

لذا كان لابد من إلقاء الضوء على أهمية إيجاد صياغة جديدة لاستراتيجيات المراجعة في ظل عصر الذكاء المعرفي لجعل العمليات أكثر فاعلية وتأثيراً عبر استخدام هذه التطورات، والنهوض بمهنة المراجعة في ظل قدرة الاقتصاد المعرفي لاختراق حواجز "ت ت" والمكان، ومن ثم تأثيره الواضح على المكون الاقتصادي للمجتمع، وجذب الاستثمارات والحفاظ عليها من سوء الإدارة والفساد.

ثانياً: أهمية البحث

إن مهنة المراجعة تعتمد في الأساس على توافر المعلومات عن الكيانات الاقتصادية، والتي تعكس من خلالها الأحداث الاقتصادية، والمطلوب تقييمها ومراجعتها وتقديم التقارير عنها، وتعتمد على معايير وقواعد أساسية لممارسة المهنة.

لذا فإن السمة الأساسية في مجتمع الأعمال، هو الاعتماد على الذكاء المعرفي والتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي كان لها تأثير واضح على المجتمعات الاقتصادية، وجعلت مهنة المراجعة هي ضرورة ملحة للتعرف على الملامح الأساسية لهذا المكون الاقتصادي المعرفي الجديد في ظل إعادة صياغة هياكل الاقتصاد العالمي والاتجاه إلى الاستعانة بهذه الأدوات لتطوير مهنة المراجعة وإعادة هيكلة منظومتها حول هذه المفاهيم الحديثة.

ثالثاً: أهداف البحث

أن التطبيق السليم للمعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة ليس وحده الذي يمكن من خلاله تفادي الفشل المالي والأزمات الاقتصادية، ولكن لابد أن يسبقه صياغة جيدة لاستراتيجيات المراجعة في ظل عصر ذكاء الأعمال والاقتصاد المعرفي وكذلك مؤامتها مع القوانين والتشريعات المعمول بها في المجتمع حتى تكون هناك تكاملية، واستثمار هذه التغيرات الجذرية في استمرار النشاط الاقتصادي، ودعم القرارات التنافسية.

لذا فإن فروض البحث كالآتي:-

1- مدى الاستفادة من الذكاء المعرفي لتحقيق قيمة مضافة لاستراتيجيات المراجعة واستثمارها في حماية الثروة والحفاظ عليها من سوء الإدارة وانتشار الفساد.
2- إدراك الصياغة الجديدة لاستراتيجيات مهنة المراجعة في ظل الذكاء المعرفي يؤدي إلى دعم الثقة وجودة الأداء.

رابعاً: حدود البحث

من خلال التعرف على طبيعة المشكلة وأهميتها التي يفرضها البحث، فإن الباحث سيحاول التركيز على أهمية صياغة استراتيجيات جديدة للمراجعة من خلال الاستفادة من الإدارة الإستراتيجية وربطها بالاقتصاد المعرفي السائد في المجتمعات الاقتصادية باستخدام التحولات الجذرية لعصر المعرفة وذكاء الأعمال دون التطرق إلى معايير المراجعة المتعارف عليها.

خامساً: أسلوب البحث

يعتمد الباحث على أسلوب الدراسة المكتبية الاستنباطية لإمكانية طرح الفكر المعرفي الحديد وتأثيره على الاقتصاديات الدولية ومن ثم على مهنة المراجعة من خلال ما تناولته الكتابات المختلفة في مجال الإستراتيجيات وإعادة الهيكلة، ودمجها مع الواقع التطبيقي للوصول إلى الصياغة المطلوب تطبيقها في ظل الضغوط التنافسية في البيئة الاقتصادية الدولية.

سادساً: محتويات البحث

يحتوى البحث على فصلين كالآتي:

الفصل الأول: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجيات.

1-1 أهمية الإدارة الإستراتيجية ومفهومها.

2-1 العملية الإستراتيجية (العناصر – الأهداف – الأهمية).

3-1 التأثير البيئي على الإستراتيجية التكنولوجية.

الفصل الثاني: الذكاء المعرفي منحي جديد لتطوير إستراتيجيات المراجعة.

1-2 تأثير التحولات المعرفية على الاقتصاد.

2-2 النصوص المشتركة بين مهنة المراجعة والاقتصاد المعرفي.

3-2 تأثير التشريعات والهيئات الرقابية على صياغة إستراتيجيات المراجعة.

4-2 إثبات فروض الدراسة.

- نتائج البحث.
- التوصيات.
- ملخص البحث.
- المراجع.

الفصل الأول

التفكير الإستراتيجي وصياغة الاستراتيجيات

مقدمة:

كانت القفزات الكبرى للتقدم الاقتصادي، هي نتيجة للأفكار والمعرفة والتي هي عمل عقلي، وبها زادت كفاءة الموارد الاقتصادية المتاحة، لذا فإن التقدم الاقتصادي لم يكن فقط نتيجة لتوافر الموارد (الأشياء)، وإنما هو أيضاً نتيجة لتقدم الأفكار، التي تفجر الأشياء، فتخرج منها الطاقات الخلاقة.

لكن هل يتوقف إشباع الحاجات وتنمية الموارد على الأشياء التي هي أمور محددة؟ أم أن هذا يرجع إلى التقدم المعرفي والذي يؤدي إلى ظهور الأفكار الجديدة التي تساعدنا على استخلاص قوى وطاقات جديدة كامنة داخل الإنسان.

لذا فإن التطور الهائل في الإدارة الذي صاحب التقدم المعرفي، جعل المنظمات تلجأ إلى التفكير الإستراتيجي.[1]

حيث أن التفكير الإستراتيجي أحد نتاج المعرفة، ويعتمد على دراسة الأوضاع السائدة الحالية، واستشراف المستقبل للنهوض بالعملية الاقتصادية في ظل التطورات المتسارعة في العالم وشدة المنافسة والتي تتطلب تأهيل المنظمات والموارد البشرية بها، لتوفير مستوى معرفي مناسب يساعد على نقل المعلومات وسهولة انسيابها من خلال صياغة الاستراتيجيات التي تساعدها على تحقيق ذلك.

(1) د. حازم الببلاوي – عن اقتصاد الأشياء واقتصاد الأفكار – جريدة الأهرام – 29 أغسطس 2010.

ملخص البحث:

تشير إدارة المعرفة إلى تحديد هوية ورفع مستوى المعرفة في المنظمات لتساعدها على التنافس، حيث تعتبر ضماناً لقدرة المنظمة على التجديد والتفاعل مع المتغيرات السوقية.

إن إدارة المعرفة أصبحت تلعب دوراً كبيراً في التصور المستقبلي ورسم السياسات والإستراتيجيات للحاق بركب التطور حتى تتلاشى الاختلالات الهيكلية والتنظيمية في الصيغة الاقتصادية السائدة الآن والتي يسودها الذكاء المعرفي.

إن مهنة المراجعة تعتمد في الأساس على توافر المعلومات عن الكيانات الاقتصادية، والتي تعكس من خلالها الأنشطة والأحداث الاقتصادية المختلفة، ومن ثم أداء دورها في تقييم هذه الأنشطة والكيانات الاقتصادية من خلال التطبيق السليم لمعايير المراجعة.

في ظل التحولات الجزئية لعصر المعرفة وذكاء الأعمال والاستخدام الواسع للابتكارات التكنولوجية الحديثة فإن الهدف من هذا البحث هو كيفية صياغة وتطبيق استراتيجيات جديدة للمراجعة لتحقيق التنافسية، والانتقال بمهنة المراجعة إلى عصر المعرفة لمواكبة اقتصاد المعرفة والذي تحقق فيه المعرفة والقيمة المضافة، بل تشكل مكون رئيسي في خلق الثورة والحفاظ عليها من سوء الإدارة وانتشار الفساد وتحقيق الرقابة المالية.

إن الموارد الاقتصادية من موارد طبيعية وعمل ورأسمال قد تخضع للندرة لكن المعرفة بشكل عام يمكن اعتبارها مورد اقتصادي مثل هذه الموارد، ويمكن انتقالها وتداولها بما لا يعني أنه تم التضحية بها وتعرضها لعوامل الندرة أيضاً، بل إنها تزداد وفرة وانتشاراً باختلاطها مع العبقرية والإبداع وبالتالي فإن اقتصاد الأفكار يختلف جوهريا عن اقتصاد الأشياء وهو السبيل إلى التقدم الاقتصادي.

1-1 أهمية الإدارة الإستراتيجية ومفهومها:

إن الإدارة الإستراتيجية هي مجموعة القرارات والممارسات الإدارية التي تحدد الأداء طويل الأجل لتحقيق رسالتها وأهدافها من أجل الوصول إلى النهايات أو النتائج. [2]

وتعتمد الإدارة الإستراتيجية في صياغة استراتيجياتها على التفكير الإستراتيجي الذي يعتمد على:

(أ) الواقع الحالي (دراسة وتقييم).

(ب) الوضع المستهدف (استشراف للمستقبل).

(ج) تحديد الفجوة.

(د) التوصل إلى الإستراتيجية المناسبة.

يتمثل مفهوم الإدارة الإستراتيجية في ضرورة قيام الإدارة العليا بدور توجيهي في التخطيط مع مراعاة البعد الاجتماعي والظروف البيئية ومدى التوافق معها. [3]

وقد اشتقت كلمة الإستراتيجية (STRATEGY) من الكلمة اليونانية (STRATEGOS) وهي تعني فن القيادة، وقد عرف أحد الباحثين الإستراتيجية بأنها "تحديد المنظمة لأهدافها وغاياتها على المدى البعيد، وتخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف والغايات. [4]

ويرى أحد الباحثين أن الإستراتيجية هي "تصور المنظمة عن طبيعة العلاقة المتوقعة مع البيئة الخارجية والتي في ضوءها تحدد نوعية الأعمال التي ينبغي القيام بها على المدى البعيد، وتحديد المدى الذي تسعى المنظمة من أجله لتحقيق غاياتها وأهدافها".[5]

إن الإدارة الإستراتيجية لابد أن يمارسها مديرون لهم قدرات متكاملة تعتمد على المبادأة والمبادرة والتنبؤ والابتكار والقدرة على التفاعل والتعامل لاقتناص الفرص وتلافي القيود والتهديدات.

تتميز الإدارة الإستراتيجية بأنها تمارس دوراً حيوياً في حياة المنظمات متمثلاً بكونها عملية عقلانية ومتأنية التصور تعتمد على التحليل والتجديد بحيث تصبح عملية مستمرة قادرة على التكيف البيئي.

---

(1) د. محمود محمد الضابط – الإدارة بالأهداف والإدارة الإستراتيجية – إدارة المستقبل – برنامج تدريبي – أكاديمية مصر للطيران–2010.

(1) إمام حامد أحمد آل خليفة –الخطة الإستراتيجية في الشركات وتطوير الأداء – المؤتمر العربي الأول للمنظمة العربية لخبراء المحاسبة والمنظمة العربية للتنمية الإدارية والبنك الدولي – فبراير 2008 – ص.ص 2-5.

(2) Simon, H, OM The Concept of Administrative Science Quarterly, Vol.9, June 1964, p.20.

(3) Richards, M.D. Organization Goal Structure, New York West Publishing Co., 1978, p.8l

أن كل منظمة أو كيان اقتصادي على الرغم من اختلاف الحجم والنشاط والأهداف تسعى إلى البقاء والاستقرار والنمو، كل ذلك لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الإدارة الإستراتيجية، كونها الوسيلة الوحيدة في سبيل تحقيق ذلك.

ويمكن القول أن الإستراتيجية هي خطة أو مجموعة خطط قيادية واضحة، ترسم رسالتها وتحدد غاياتها وأهدافها، وتقوم بتطوير هياكل وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطط. (6)

إن الإستراتيجية تتضمن المراحل المبكرة لتحديد رسالة وغاية وأهداف المنظمة، مع الظروف المرافقة لبيئتها الداخلية والخارجية حيث تتمثل في التالي:

1- صياغة رسالة المنظمة وتحديد غاياتها وأهدافها.
2- صياغة الإستراتيجية.
3- التحليل الإستراتيجي ويتضمن الآتي:
   أ – تحليل الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية.
   ب- تحليل جوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية.
4- الخيارات الإستراتيجية.
5- تنفيذ الإستراتيجيات.
6- تقييم ورقابة الأداء للتأكد بأن الأهداف قد تحققت.

إن المعرفة والتعرف على المشاكل تمكن الإدارة من صياغة الاستراتيجيات الملائمة لإيجاد الحلول لهذه المشاكل خاصة مع تغير بيئة إدارة الأعمال وما تحتويه من تغيرات سريعة وجذرية في ظل ضرورة الاستجابة لهذه المتغيرات حتى يمكن الحصول على فرص مناسبة.

إن التفكير الإستراتيجي يؤدي إلى التميز الأدائي حيث:

- القيادة الفاعلة القادرة على توجيه الموارد البشرية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات.
- القوى البشرية المتطورة التي تتميز بالمعرفة والتدريب الجيد.
- الإدارة الإستراتيجية والتي تمارس دورها الحيوي بكونها عملية عقلانية ومتأنية التصور تعتمد على التحليل والتجديد بحيث تصبح علمية مستمرة قادرة على التكيف البيئي.
- التقنية المتطورة والتي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.
- البيئة المحيطة والتي تساهم في صياغة ناجحة للإستراتيجيات.

1-2 العملية الإستراتيجية (العناصر – الأهداف – الأهمية)

إن العلمية الإستراتيجية تعتمد على عدة عناصر حتى يمكن صياغة الإستراتيجيات الجديدة. (7)

1-2-1 عناصر صياغة الإستراتيجية وتتضمن:

إن صياغة الاستراتيجيات لابد أن تتضمن عدة عناصر كالتالي:-

أ – الرؤيـة

وهي وضع التصوراتVision أو التوجهات والطموحات لما يجب أن يكون عليه الحال في المستقبل، ولابد أن تتميز الرؤية بالاقتصار والوضوح والشمول والاتجاه والمنطق حتى يمكن تحقيقها.

ب – الرسالـة Mission

وتعنى ما هو الغرض أو السبب في إنشاء الكيان أو المنظمة ولماذا وجدت؟

---

(4) د. زكريا مطلك الدورى – الإدارة الإستراتيجية "مفاهيم وعمليات دراسية"، في دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – عمان – الأدرن – 2-5 – ص.ص 24-26.

(1) د. محمود محمد الضابط – الإدارة بالأهداف والإدارة الإستراتيجية – مرجع سابق.

ومن خلالها لابد من تحديد ما هو العمل أو الخدمات التي يمكن أن تقدمها؟ ولابد من التركيز على الأعمال الفعلية أو الحالية للمنظمة، ويتم التعبير عن الرسالة بشكل عام ومختصر وليس بشكل تفصيلي، بحيث إنها تمثل الأساس في تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، ويمكن صياغة الرسالة بشكل مستقل ويمكن دمجها مع الرؤية، وهناك عدة عناصر تدخل في صياغة الرسالة ومنها:-

- المتعاملين.
- الخدمات وأنواعها.
- المكان (محليا – إقليميا – دوليا).
- الفلسفة وتعني القيم والمعتقدات التي تسود العمل بهيئات المنظمة.
- المشاركة المجتمعية ومدى مساهمة المنظمة في تنمية المجتمع والالتزام نحو تحقيق أهداف المجتمع.
- التقنيات المستخدمة في أداء العمل.

خصائص الإستراتيجية الفعالة:

إن الإستراتيجية الفعالة لابد أن تتميز بعدة خصائص منها:

- قابلية التحويل إلى خطط وسياسات وبرامج عمل.
- إمكانية التطبيق والاستفادة من الموارد المتاحة.
- مراعاة الظروف المجتمعية والبيئية الحالية والمتوقعة.
- إشباع حاجات العاملين والمستفيدين من الخدمات.
- تحقيق التكامل بين مختلف وحدات العمل.
- الوضوح ودقة التعبير والإيجاز في الصياغة.
- مراعاة عوامل النمو والتوسع المتوقعة مستقبلا.

ج – الأهداف Objectives

وهي الأهداف النهائية للأنشطة ولابد أن تتميز هذه الأهداف بالخصائص الآتية:-

- الارتباط بالرسالة والرؤية المستقبلية Relevance
- العملية والواقعية Practicality
- التحدي Challenge
- القابلية للقياس Measurability
- الجدولة الزمنية Scheduability
- التوازن Balance
- المساءلة Accountability
- الشمولية Totality
- التدرج Hierarchy

إن تحقيق أهداف الإستراتيجية يأتي من خلال وضع أهداف لجميع المستويات الإدارية واختيار الأفراد ذوي التفكير الإستراتيجي، حيث أن هناك عدة خصائص لابد من توافرها في الموارد البشرية التي سوف تشارك في وضع الإستراتيجية وهي:

- الطلاقة الفكرية
- القدرة على تكوين الرؤيا وصياغة الأهداف الإستراتيجية.
- الدقة والبصيرة النافذة في تقييم الأمور المستقبلية.
- المهارة في استشعار البيئة الخارجية بما توفره من فرص أو ما تفرضه من معوقات.
- المهارة في توفير وتصنيف وتحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها.
- المهارة والدقة في المفاضلة أو الاختيار من بين البدائل الإستراتيجية.

- المهارة في تحديد الموارد والإمكانيات اللازمة وترشيد استخدامها.
- القدرة على التجاوب والتفاعل الاجتماعي مع الظروف والمتغيرات البيئية.
- القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- القدرة والرغبة على مواكبة عولمة الفكر الإداري.

ويرى الباحث أن مجتمع ذكاء الأعمال يتطلب التعرف على المزيد من المعرفة حيث أن مجتمع المعرفة يمثل نمطاً جديدا للتطور والسيطرة حيث يعتمد على التفكير الإستراتيجي والاستخدام الأمثل لتطبيقات التكنولوجيا باعتبارها ركيزة أساسية تشارك في بناء الاقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى الدور الرائد لمكون الأنشطة المعرفية (الفكرية والذهنية) التي أصبحت الأكثر تأثيراً وحساسية في منظومة الإنتاج على المستويين السلعي والخدمي وبالتالي يمتد تأثيره على مهنة المراجعة.

د – الإستراتيجية Strategy

يمكن القول أن الإستراتيجية هي:

- منهجية أو أسلوب عمل.
- خطة شاملة لتحقيق الأهداف
- إطار عام يحكم سياسات المنظمة في مختلف المجالات.
- الإطار العام الذي تتبلور فيه الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية.

أي إنها هي "خطة أو مجموعة خطط قيادية واضحة، ترسم رسالتها وتحدد غاياتها وأهدافها، وتقوم بتطوير هياكل وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطط"، حيث إذا كان الهدف هو النهاية المطلوب الوصول إليها، فإن الإستراتيجية هي الطريق الموصل إلى هذه النهاية.

1-2-2 عناصر تطبيق وتنفيذ الإستراتيجية

إن تطبيق الإستراتيجية وتنفيذها يتطلب ممارسة الوظائف الإدارية (التخطيط – التنظيم – التوجيه – الرقابة)، حيث لابد من توافر عدة عناصر هامة ولازمة للتطبيق:[8]

(أ) تصميم وصياغة السياسات وإجراءات العمل.

(ب) تحديد وتوزيع الأنشطة على الأفراد والجماعات.

(ج) تصميم نظم الحوافر وقياس الأداء.

(د) تحديد المسئوليات والصلاحيات.

(هـ) تكوين وتنمية القدرات والكفاءات.

إذا كانت عملية صياغة الإستراتيجية مهمة ديناميكية صعبة، فإن تطبيق هذه الإستراتيجية بنجاح يمثل تحدياً أكثر صعوبة وتعقيداً،حيث أن فشل الإدراك في تطبيق الإستراتيجية لا يقتصر على هذه المرحلة فقط وإنما يعني فشلها ككل.[9]

إن أحد أهداف تطبيق الإستراتيجية هو تحويلها إلى أفعال ملموسة ذات دلالة واضحة – وبالتالي لابد أن يكون هناك تحديد دقيق لمفهوم التنفيذ الإستراتيجي حيث أنه عبارة عن مجموعة من النشاطات والفعاليات التي تمارس لوضع الإستراتيجية موضع التنفيذ من خلال عدة برامج وإجراءات.[10]

وبالتالي فإن عناصر تطبيق الإستراتيجية تتضمن:

1- هيكل تنظيمي مناسب

---

(1) د. محمود محمد الضابط – الإدارة بالأهداف والإدارة الإستراتيجية – مرجع سابق.

(2) د. سعد غالب ياسين – الإدارة الدولية – دار اليازوري – عمان – 2007 – ص.ص 211–212.

(3) د. جميل قاسم، د. طاهر الجناني – دراسة الحالات المهنية مع نماذج منتقاه – شركة الشرق الأوسط للطباعة – الأردن–1986– ص13.

حيث لابد أن يكون هناك ملائمة وتوافق بين الهيكل التنظيمي والإستراتيجية المتبعة، أي تحقيق التكامل بينهما، باعتبار أن الهيكل التنظيمي هو المجال الحركي الذي يتم من خلاله تنفيذ الإستراتيجية.

2- أنظمة إدارية ملائمة

وذلك عن طريق تحديد المستويات الإدارية وما تتضمنه من وظائف تكون مسئولة عن تنفيذ مهمات مختلفة للخطة الإستراتيجية.

3- أساليب إدارية ملائمة

لابد من تحديد الأساليب المناسبة والتي يمكنها التكيف مع الإستراتيجيات الموضوعة لتكون آليات للتنفيذ، وضرورة قياس هذه الآليات بصفة مستمرة للوقوف على مدى نجاحها في التنفيذ.

4- توافر ثقافة تنظيمية

حيث أن الثقافة التنظيمية تلعب دوراً مهماً في تنفيذ الإستراتيجيات ويتطلب ذلك الاقتناع التام بهذه الإستراتيجيات والالتزام بها وكذلك دعم السلوك التنظيمي وتنميته.

إن صياغة وتطبيق الإستراتيجية مهمة صعبة تتطلب براعة فائقة، ويتمثل نطاقها في اختيار الهدف والوسائل المناسبة، للوصول إلى تلك الصياغة، وفي معناها الأشمل يجب أن تعمل الإستراتيجية الناجحة بصورة منفردة على توفير بيئة ملائمة حتى تتناسب فرص السوق مع القدرات والالتزامات المتاحة حتى يمكن تحقيق التميز المنشود. (11)

ويرى الباحث أن عملية تطبق وتنفيذ الإستراتيجية يتطلب مجموعة من الأنشطة التي يجب أن تقوم بها الإدارة العليا، وتتمثل في تحديد الأهداف، والسياسات الملائمة لتحقيق تلك الأهداف، وتخطيط الموارد وإعادة النظر في التركيبة التنظيمية والتحفيز حتى يمكن تلافي التهديدات واستثمار الفرص حيث أن مجتمع المعرفة يتطلب وجود إدارة جادة للتغيير تملك إرادة التغيير، لإعادة صياغة السياسات والأهداف في ظل ثورة المعلومات وتنامي المعرفة.

1-2- 3 تقويم ورقابة الإستراتيجية

تعتبر هذه المرحلة من مراحل العملية الإستراتيجية، بمثابة التقييم الشامل ويكون ذلك عن طريق:

- مراجعة أسس بناء الإستراتيجية.
- وضع معايير الأداء.
- قياس الأداء من خلال الفاعلية والكفاءة.
- اتخاذ القرارات اللازمة.

إنه بناء المعايير وتحديد مقاييس الأداء واتخاذ الإجراءات اللازمة بعد التقويم يتطلب أن تكون من خلال الملائمة والوضوح مع الاستعانة بمحددات الكفاءة الإنتاجية والتي تتمثل في التكنولوجيا، والقوى البشرية واستخدامها من خلال مفهوم المعرفة، حتى يكون هناك أيديولوجية محددة للعمل تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية بالإضافة إلى ضرورة قبولها من المجتمع من خلال التمثيل المجتمعي داخل المنظمة.

1-2- 4 أهداف وأهمية العملية الإستراتيجية

تسعى كل منظمة، بالرغم من اختلاف الأنشطة والأهداف إلى الاستمرارية والبقاء والاستقرار، والنمو، وهذه الأهداف لا تتحقق بمعزل عن وجود إدارة إستراتيجية، يكمن السر فيها لتحقيق أهداف العملية الإستراتيجية حيث توليها أهميتها من خلال:

- تحديد وتوجيه المسارات الإستراتيجية للمنظمة.
- صياغة وتطوير رسالة المنظمة وأهدافها.
- تحديد وتوفير متطلبات تحسين الأداء وتحقيق النمو والتقدم.
- التأكد من ربط الأهداف الإستراتيجية بالطموحات.
- الاستخدام الاقتصادي للموارد والإمكانيات.
- دعم الموقف التنافسي والاتجاه إلى البحث العلمي.

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين – الفصل الخامس – 2003- ص106.

- التأكد من تحقيق الترابط بين رسالة المنظمة وأهدافها، والقوانين والسياسات والقواعد والأنظمة المعمول بها.

إن العملية الإستراتيجية تؤدي إلى القرارات الإستراتيجية المستقبلية التي تضمن انتقاء أفضل الخيارات المتاحة، فضلاً عن استجابتها للتحديات التي تواجهها منظمات الأعمال.

1-3 التأثير البيئي على الإستراتيجية التكنولوجية

إذا كان التخطيط هو كيفية التفاعل مع المستقبل، حيث أنه نقطة البداية للعملية الإدارية، حيث يتضمن تصميم الأهداف وتقييمها واختيار المتناسب منها وتنفيذها من خلال جداول زمنية ومراحل معلومة لتحقيق الفعالية والكفاءة في الأداء، وبالتالي فإن البيئة لها تأثير على قوى التخطيط الإستراتيجي حيث أنه مبنى على: [12]

(أ) التنبؤ بالاتجاهات البيئية المستقبلية والتي تتميز بعدم الاستقرار.

(ب) تقدير الفرص والتهديدات.

(ج) تطوير الإستراتيجيات لتجنب التهديدات والاستفادة من الفرص المتاحة.

(د) تخصيص الموارد لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

ويجب أن تقوم الإدارة الإستراتيجية بالتحليل الاستراتيجي للبيئة المحيطة لأهمية تأثير ذلك على الأهداف والأنشطة، حيث إنها عبارة عن مجموعة أدوات تستخدمها الإدارة الإستراتيجية لتشخيص البيئة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتحديد الفرص والتهديدات، وتحليل السمات التنافسية للداخل من أجل السيطرة على البيئة الداخلية حتى يمكن تحقيق العلاقة الإيجابية بين التحليل الإستراتيجية للبيئة وتحديد الأهداف.

لذا فإن لإدارة الإستراتيجية لابد أن تقوم بعملية التحليل الإستراتيجي للبيئة الخارجية الكلية، حيث أن هناك متغيرات وعوامل بيئية خارجية كلية لها تأثير على الأهداف الإستراتيجية، وهذه العوامل لا يمكن السيطرة عليها، وإنما يمكن التكيف معها لاقتناص الفرص والحد من مخاطر التهديدات.

1-3-1 الإبداع التكنولوجي

هناك إجماع بين المفكرين والعلماء الاجتماعيين على أن عصر المعلومات يفترض مراجعة كاملة للسياسات التعليمية والسياسات الثقافية التي كانت سائدة قبل ثورة الاتصالات الكبرى. [13]

إن برامج التعليم السائدة الآن في المجتمع العربي تقوم على أساس التلقين الكامل أو التلقين النسبي، حيث أنه في المجتمعات التقليدية يتلقى الدارس العلم عن المعلم أو الأستاذ غالباً دون مناقشة، وكأنه كلام مقدس والعلاقة هنا أشبه بعلاقة الحاكم بالمحكوم في المجتمعات غير الديمقراطية.

وقد كان هذا أيضاً طبيعة التعليم في أغلب المجتمعات الأوروبية ماعدا نظام التعليم الأمريكي الذي كان يعتمد على فلسفة الحوار والمناقشة.

إن عصر المعلومات فتح أباباً جديدة أمام العقل الإنساني حيث أصبح يتبنى قيماً جديدة من شأنها إحداث ثورة في نظم التعليم، وأبرز هذه القيم هي التفاعلية، أي إتاحة الفرصة للفكر التحليلي والرؤية النقدية في إطار من التفاعل بين طرفي العملية التعليمية، وهو ما يتفق مع الصيغة الإستراتيجية والتفكير الإستراتيجي، وتم تطبيق ذلك من خلال شبكة الإنترنت، حيث يتم التعليق من أطراف عديدة مما يتيح تبادل المعلومات والأفكار، ومن ثم سيتم إعادة صياغة العقول بحيث تكون قادرة على إنتاج الفكر الابتكاري والإبداع في مختلف المجالات.

إن وضع إستراتيجية للإبداع في تكنولوجيا المعلومات أصبح فرض عين أو فريضة واجبة تمليها مصالح المجتمعات، حيث لابد من بناء العقول، حيث أن الإبداع هو العملية التي تؤدي إلى الوصول لأفكار جديدة تكون مفيدة ومقبولة اجتماعيا عند التنفيذ أو إنه "الإبداع

---

(1) د. محمود محمد الضابط – الإدارة بالأهداف والإدارة الإستراتيجية – مرجع سابق.

(1) الأستاذ/ السيد يس – التكوين الثقافي في عصر المعلومات – جريدة الأهرام – يناير 2010..

هو مزيج من الخيال العلمي المرن لتطوير فكرة قديمة، أو لإيجاد فكرة جديدة، مهما كانت صغيرة، فإنما ينتج عنها إنتاج متميز غير مألوف يمكن تطبيقه واستعماله".[14]

إن بنـــاء إســـتراتيجية للإبـــداع فـــي تكنولوجيـــا المعلومـــات فـــي عصـــر يمـــوج بالمعرفـــة، فـــذلك يعنـــي خططـــاً لبناء عقول ذات قدرات لم تكن موجودة وبالإمكان إيجادها، حتى تقودنا إلى أفكار جديدة، ينجم عنها إنتاج متميز غير مألوف ويمكن تطبيقه.

أما المبدعون فهم أناس لديهم ثقة كبيرة بالنفس وتصميم وإرادة قوية وأهداف واضحة يريدون الوصول إليها، لديهم خطة واحدة تتركز في البحث عن الطرق والحلول البديلة ولا يكتفون بحل أو طريقة واحدة, إيمانهم بعملهم يجعلهم تجاهل تعليقات الآخرين السلبية، ولا يخشون الفشل، يتميزون بالمبادرة والإيجابية والتفاؤل، ويكرهون الروتين والنمطية.

"إن الإبداع ليس صفات جينية موروثة، بل مواهب يمكن التعود عليها وغرسها في النفس".

إن العصر قد تغير في ظل الذكاء المعرفي وعصر المعلومات، ولم يعد التكوين الثقافي للمجتمعات يعتمد على التقليدية في القراءة والإطلاع، ولكن تبدو المشكلة الحقيقية إن المعلومات لا تمثل معرفة في حد ذاتها حيث أن المعرفة هي نتاج المنهج التحليلي والعقلي التقليدي.

إن مهنة المراجعة ليست بمعزل عن هذه التأثيرات والتطورات ولابد من العمل على التكيف معها والاستعداد لممارسة المهنة في عصر الإبداع التكنولوجي والمعرفي، بما يدعم إنتاج التقارير الحيادية والأمانة المهنية.

الفصل الثاني
الذكاء المعرفي – منحى جديد لتطوير إستراتيجيات المراجعة

مقدمة:

في ظل إعادة هياكل الاقتصاد العالمي والاتجاه إلى ما يسمى بالاقتصاد المعرفي من خلال نقل المعرفة لجعل النشاط الاقتصادي أكثر فاعلية وتأثيرا على كل هذه التطورات, ومن ثم البحث عن المعرفة في ظل مجتمع التغيير المعرفي بات أمراً محتوماً له تأثير بالغ على مكونات المجتمع الاقتصادي ومنها مهنة المراجعة وبالتالي لابد أن يكون لدي هذه المهنة أدواتها التي يمكن من خلالها تطوير المهنة وإعادة هيكلة منظومتها بما يتواءم مع هذه المفاهيم المعرفية.

إن مهنة المراجعة تعتمد في الأساس على توافر المعلومات عن الكيانات الاقتصادية والتي تعكس من خلالها الأحداث الاقتصادية التي تمت والمطلوب تقديم تقارير عنها، وتعتمد على معايير وقواعد أساسية لممارسة المهنة، وبالتالي يقع عبء كبير على الأطراف المعنية بالمهنة لتوفير تلك المقومات وذلك من خلال مجتمع المعرفة وإدارة التغيير المعرفي لاستثمار هذه التغييرت الجذرية في هذا المجال.

إن السمة الجديدة لمجتمع ذكاء الأعمال جعلت مهنة المراجعة في ضرورة ملحة للتعرف على الملامح الأساسية له والدور المحوري الذي سوف يقوم به، حتى يمكن إعادة هندسة المهنة، ووضع الإستراتيجيات المناسبة لهذه التحولات والتحديات الجديدة.

2-1 تأثير التحولات المعرفية على الاقتصاد

أن القرن الحادي والعشرين كان بداية مرحلة جديدة يخطو إليها العالم أجمع سواء على صعيد تطور الاقتصاد الجديد أو على مستوى تقدم العلم، وتحقيق اختراقات هائلة – فالعلم يتحرك بسرعة إلى الأمام، ويخلف وراءه العاجزين عن إصلاح أوضاع داخلية معرقلة للتقدم.

إن عالم اليوم يملي علينا إرادته لاستخدام أدواته العصرية، والغوص في المعرفة من أجل خدمة الاقتصاد والسياسات الاستثمارية حتى يمكن سد الفجوة بين الطموح والآمال من جهة والموارد المتاحة في العالم العربي من جهة أخرى. [15]

---

(1) الأستاذ/ جمال محمد عيطاس – الإبداع في التكنولوجيا ليس وهما أو حلما.. بل فريضة واجبة – الأهرام – إبريل 2010.

(1) التقرير الإستراتيجي العربي – الطبعة الأولى – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام – القاهرة – 2011.

في نهاية القرن العشرين ونتيجة للتطور الهائل في العلم والتكنولوجيا تحقق نوع من التراكم المعرفي، حازته الدول المتقدمة في الغالب، وقد صاحب هذا التراكم وأرتبط به تطوراً في غاية الأهمية وهي:- [16]

1- التراكم الرأسمالي.
2- السرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي تجسد في تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات.

ومن هنا نشأ تداخل كبير بين مجموعة من الظواهر والعمليات، ومن ثم بين المفاهيم:-

1- اقتصاد المعرفة Knowledge Economy
2- الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge Based Economy

حيث أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومعنى ذلك أن المعرفة تشكل فيه مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون، وكلك فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق لهذا النوع من الاقتصاد، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، أي نستطيع القول بأنه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي أي أنه اقتصاد ما بعد الصناعي.

أما الاقتصاد المبنى على المعرفة فهو الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة، وهذا دور قديم ظلت المعرفة تلعبه في الاقتصاد لكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكبر وأكثر عمقاً مما كانت عليه من قبل.

في هذا النوع من الاقتصاد لم تعد للمعرفة حدود في تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات بل تعدت ذلك إلى خلق موارد جديدة وأصبحت تمثل أحد عناصر الإنتاج وأصبحت تلعب دوراً في التسويق، ويجب التأكيد على أن المعرفة تعني المعلومات والخبرات والبحوث والدراسات والتكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة، والمهارات التي يتمتع بها الأفراد وهذا يعني أن المعرفة في معناها أوسع من مجرد معلومات.

رغم هذا الاختلاف بين هذين النوعين فإن الاستخدام الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة فهو يشمل النوعين معا، ويشتركان في ضرورة توافر رأس المال البشري ويقصد به المهارات والخبرات التي تحوزها العناصر البشرية.

إن السمة الأساسية للاقتصاد الجديد هي القدرة على إدراك القيمة الاقتصادية من المعرفة لتعزيز القدرة التنافسية من خلال دعم تكوين ونقل وتطبيق المعرفة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، حيث تعتبر المعرفة واقتصادياتها مفهومان مركبان ذو وجوه متعددة، ولابد أن يتسم البحث الخاص بتنظيم إدارة الاقتصاد المعرفي الإلمام بالعديد من الأدبيات حتى يمكن تطبيق وتطوير النظم المعرفية بالأسلوب الأمثل.

إن المنظمات تحاول العمل على استغلال المعرفة واعتبارها مورداً اقتصادياً للانتفاع به ومن خلاله تساهم في تحسين الاقتصاد الكلي للدول، ومن ثم يمكن القول أن الملامح الأساسية للاقتصاد المعرفي تتركز في:- [17]

1) ظهور قطاع المعلومات باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية.

حيث أصبحت المعلومات ذات طبيعة خاصة تناقض بعض المفاهيم الاقتصادية التقليدية كالاستهلاك، الاحتكار، اقتصاديات السوق وغيرها من المفاهيم الأخرى، ويتم النظر إلى المعلومات الآن باعتبارها مورد مختلف تزداد عن طريقة المعرفة وأصبحت المعرفة أساس للقيمة.

2) زيادة الأهمية النسبية لرأس المال المعرفي.

أن اقتصاد المعلومات لم يجعل الاقتصاد الجزئي أكثر صعوبة في تنظيمه فقط بل الاقتصاد الكلي أكثر صعوبة في قياسها ومن ثم تنظيمها[18]. وأصبح المورد المعرفي هو رأس المال الضروري لابتكار المستحدثات، وبات التحول إلى اقتصاد المعرفة هو السمة الأساسية لهذا العصر.

---

(1) د. صلاح سالم زرنوقة – قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة – الأهرام – العدد 43140 – 2005/1/24 – القاهرة.

(1) حسان محي الدين – اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات
http://www.arabicin.net/arabic/5nadweh/pivot-4/economics-knowledge-htm, 2004.

(1) نبي على – العرب وعصر المعلومات – سلسلة العربي – الكويت – 1994.

2-1-2 العوامل الحاكمة لبناء إطار مجتمع المعرفة الاقتصادية

تواجه منظمات الأعمال الآن تحدي واضح في ضرورة التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة وذكاء الأعمال المبني على التكنولوجيا المتقدمة، حتى يكون لها ميزة تنافسية في عالم الاقتصاد.

وقد ساهم كثير من العلماء والكتاب في علم الإدارة لظهور مفهوم إدارة المعرفة ومن بين هؤلاء Peter Drucker, Paul Strassman, حيث أكدا على الأهمية النامية للمعلومات وأبرزا دور المعرفة كمورد تنظيمي لمؤسسات الأعمال، كما أوضح Peter Senge أنه لابد من التركيز على منظمة المعرفة كبعد ثقافي لإدارة المعرفة، ودخل مصطلح إدارة المعرفة Knowledge Management إلى حيز الاستخدام وأصبح من المصطلحات الشائعة من عام 1989 حيث بدأت مجموعة من الشركات الأمريكية في عمل مبادرة لإدارة أصول المعرفة فيما يتصل بتقديم قاعدة تكنولوجية لإدارة المعرفة.

كما بدأت الكثير من بيوتات الخبرة الإدارية الاستشارية في إعداد برامج لإدارة المعرفة وقاموا بتطويرها داخل منشآت ومنظمات الأعمال، وقامت المنظمات المختلفة بتقديم التمويل اللازم للمشروعات المرتبطة بإدارة المعرفة.

أن الاهتمام بالمعرفة كمفهوم في حد ذاته يرتبط به إدارة المعرفة فإن ذلك يكون بسبب الارتباطات المنجزة من خلال دراسات النظم وقواعد البيانات والمعلومات والمعرفة، ويمكن القول أن الاهتمام بالمعرفة يمثل جزءاً من فهمها.[19]

لاشك أن الإنسانية تنتقل على عصر جديد يقوم أساساً على إنتاج المعلومات أو ما بعد المعلومات وهي المعرفة ويتم تداولها من خلال الحواسب الآلية والأقمار الصناعية وشبكات المعلومات، مما يؤثر حتماً على مؤسسات صنع القرار في الدول النامية، ويفرض عليها تحديات كبيرة يمكن أن تطلق عليها العوامل الحاكمة وهي:- [20]

1- إدراك السمات المميزة لعصر المعلومات والمعرفة والاستجابة لها.
2- تحديات التقدم العلمي والتكنولوجي وتوقعاته المستقبلية.
3- التعامل مع الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والمعرفة.
4- الإمكانيات المتاحة للعمل الإقليمي والتعاون الدولي.

ويمكن أن يكون بداية الطريق للتعامل مع هذه العوامل الحاكمة هو دعم عمليات البحوث العلمية والتكنولوجية من خلال تعبئة الموارد اللازمة وخاصة التمويل والإدارة وبذل الجهد حتى يمكن التعامل مع السمات المميزة لعصر المعلومات والمعرفة والتي تتلخص أهمها في:

1) سيطرة المعلومات والمعرفة على مختلف مجالات الحياة وبروز صناعة المعرفة باعتبارها الركن الأساسي في بناء الاقتصاد الوطني.
2) الإنتاج المتسارع للمعلومات والمعرفة، وترابط مواقع الإنتاج باستخدامها من خلال شبكات تحولت من المحلية إلى الإقليمية وإلى العالمية.
3) مكونات عصر المعرفة والتي تتمثل في "صناع المعرفة – صناعة المعرفة – سوق المعرفة".
4) القيمة المضافة في تكوين السلع والخدمات نتيجة استخدام المعرفة.
5) زيادة الاستثمارات في النتائج الفكري للإنسان والمتمثل في البحوث والابتكارات في مختلف آليات الاقتصاد.

ويرى الباحث أنه في الوقت الذي لابد أن نواكب فيه هذه المفاهيم الاقتصادية الجديدة إلا أنه يجب علينا توفير الحد الأدنى من المعرفة بالمجتمع الذي نريد تنميته، وضرورة إعطاء أولوية لدراسة الخريطة الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي وأن نتساءل عن طبيعة المرحلة التي نعيشها وفي أي مرحلة من مراحل التاريخ حتى يمكن عمل توصيف دقيق لها ونتمكن من استغلال هذه المعرفة استغلالاً

---

(1) د. محمد محمد الهادي – إدارة المعرفة وإدارة نظم المعرفة في شركات ومنظمات الأعمال – مجلة المدير العربي – العدد (168) – أكتوبر 2004 – القاهرة.

(1) د. مفيد شهاب – جماعة الإدارة العليا – المؤتمر السنوي السادس والثلاثون – الاقتصاد المعرفي والدولة الحديثة "رؤية مستقبلية لمجتمع الإدارة" – أكتوبر 2000 – ج.م.ع.

جيداً يعود بالنفع على الاقتصاد العربي، حيث أصبح ارتقاء المعرفة القوة الرئيسية في تطور الاقتصاديات وجاء ذلك امتداداً لتطور طبيعة القوة الرئيسية المستخدمة في الإنتاج من العضلات إلى الماكينات ثم الكهربية، حيث كان التطور الاقتصادي على مدى زمني ليس بقصير يعتمد على ثنائية القوة المحركة والمادة الخام، أما الآن ومنذ أواخر القرن العشرين فقد حدث تبدلاً كبيراً وأصبح في تصاعد متواصل وهو بروز أهمية "المحتوى المعرفي" كمميز للإنتاج أو الخدمات أكثر من أهمية أية عناصر أخرى مكملة، وبدأت تتناقص أهمية المواد الخام وقيمتها في ضوء تزايد التشييد والتفصيل المعرفي لمواد جديدة ليس لها مثيل في الطبيعة، وتتميز بمواصفات واستخدامات لم يكن لها وجود في خيال الإنسان في السابق. [21]

إن المعرفة تصبح دون جدوى اقتصادية ما لم تستخدم في إطار إستراتيجي، أي ما لم تستخدم كوسيلة في تحقيق هدف خاص بمنتج أو بخدمة أو بعلاقات أو بنظم وحسن استغلال الفرص، ومن هنا يأتي دور الابتكار كشكل رئيسي للاستخدام الإستراتيجي للمعرفة.

2-2 النصوص المشتركة بين مهنة المراجعة والاقتصاد المعرفي

تعتمد مهنة المراجعة ضمن آلياتها على توافر أنواع شتى من المعلومات تعكس من خلالها الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة التي يتم مراجعتها، حيث لابد أن يتوافر لدي الممارسين الوعي الكامل والفهم الصحيح لقواعد المحاسبة والتي تمثل أدوات القياس لتقييم البيانات المحاسبية، وكذلك مراجعة القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وفي ظل المتغيرات الحديثة والانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي والذي أصبح يشغل تفكير الاقتصاديين والمشاركين في السواق الدولية، حيث باتت تلعب دوراً كبيراً في التصور المستقبلي ورسم السياسات والاستراتيجيات الملائمة للحاق بركب التطور حتى تتلاشى الاختلالات الهيكلية والتنظيمية في الصيغة الاقتصادية الجديدة والتي يسودها نظام المعلوماتية والتكنولوجيا، وأصبح لزاماً على المهنة التوجه إلى المفهوم الجديد في الاقتصاد المعرفي حتى يمكن تحقيق ما تتطلبه اقتصاديات الدول من هذه المهنة.

أصبح مجتمع المعلومات والمعرفة يمثل نمطاً جديداً للتطور والسيطرة والسلطة حيث يعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل لتطبيقات التكنولوجيا – وبالتالي فإن ذلك سوف يكون له تأثير كبير على مختلف الأنشطة وبالطبع على مهنة المراجعة حيث يمتد هذا التأثير على سوق العمل بشكل مكثف وبالتالي نشوء مجتمع جديد قائم على الذكاء المعرفي، وحتى يمكن أن تقوم مهنة المراجعة بدورها تجاه كل هذه المظاهر الجديدة والانتقال إلى الاقتصاد المعرفي، هناك آليات تشكل النصوص المشترك في هذا المجال: [22]

- **<u>البعد التقني</u>:** ويعني به العلاقات التقنية التي تحكم العمل في المهنة وتخصيص التكنولوجيا المستخدمة حيث أنها تشكل عنصر هام وحاسم في البعد الهيكلي لإنتاج معرفة جديدة من خلال ترابط المعلومات وأنظمة الاتصال والتخلص من المعوقات الهيكلية والجغرافية لخلق التفاعل مع التوجهات الاقتصادية الجديدة.
- **<u>البعد الثقافي</u>:** حيث لابد من وجود مخزن معرفي يمكن نقله إلى جميع الممارسين للمهنة من خلال الأصول المعرفية التي تمتلكها والأخرى التي يمكن إنتاجها حيث تلعب دوراً هاماً في قدرة مهنة المراجعة لمواكبة هذه المفاهيم الاقتصادية الحديثة والتحديات الضخمة التي تنتظرها من خلال العمليات والممارسات، أي يكون هناك دمج للمعرفة لزيادة كفاءة وفاعلية الممارسات من خلال تطبيق برامج إدارة المحتوى المعرفي[23] لاكتساب هذه المعرفة وتحويلها إلى صيغة مفيدة ومحاولة تطبيقها بالأسلوب السليم واستخدامها وحمايتها والعمل على تطويرها.

---

(1) د. محمد رؤوف حامد – اقتصاد المعرفة ودور محوري للابتكار والتغيير التكنولوجي– مجلة المدير العربي– العدد 158 – أبريل 2002.

(1) رشا مصطفة عوض – أثر مجتمع المعلومات على توفير فرص عمل للمرأة في مصر – ندوة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير فرص عمل جديدة في المجتمع المصري – المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولة – ديسمبر 2003 – القاهرة.

(2) Irma Becerra – Fernandez and Rajiv Savherwall, organizational knowledge management: A contingency Perspective, Journal of Management International Systems/ Summer 2001, Vol.18, No.1, pp.23-55.

- **تهيئة المناخ:** ويكون ذلك عن طريق تنمية وتطوير المعرفة الحالية لدي القائمين والممارسين لمهنة المراجعة واكتساب معرفة جديدة تمكنهم من النفاذ إلى الأسواق التي يرغبونها، وأن تطور شركات المراجعة من قدرتها الاستيعابية لإدراك حجم المعلومات والمعرفة الجديدة والتطورات الاقتصادية، أي لابد من إجراء عمليتي الدمج والتبادل من خلال توفر رأس مال اجتماعي يشمل حجم الموارد الفعلية والمتاحة من خلال شبكة العلاقات والخبرات داخل المهنة.

وهناك عدة اعتبارات لابد أن تتوافر في عناصر المهنة نعرض منها ما يلي:-

1- اعتبارات واجب توافرها في العناصر البشرية:

إن المتغيرات والتحولات شملت كل شيء يمكن أن يصل إليه التغيير، فالنظم والهياكل السياسية المجتمعية تتهاوى أوضاعها بسرعة لا يتخيلها أكثر المتفائلين، وكذلك فإن التنظيم والعلاقات الاقتصادية والقوى الإنتاجية الرئيسية في العالم تعين حالة من الديناميكية والتطور السريع، كل هذه الثورة العارمة تنعكس آثارها على المنظمات حيث لابد أن يكون هناك قوى دفع تعمل على تجديد حيويتها وتحويلها إلى طاقات إنتاجية أكبر وأكفأ لفتح آفاق جديدة وغير مسبوقة لتطوير إنتاجها وخدماتها حتى تتجاوز كل الحدود والقيود والموانع التقليدية. [24]

ومن ثم كان لابد من خلق عقلية إنتاجية جديدة تستطيع الرقي بمستوى المهنة تعتمد في ذلك على الثقافة العلمية المعاصرة بجوانبها النظرية والتطبيقية ويكون ذلك عن طريق:-

أ – ضرورة توافر المهارات والمعرفة ببيئة التكنولوجيا والمعلومات حتى يمكن الإلمام بالإستراتيجيات الجديدة في الاقتصاد المعرفي.

ب – الإلمام بالأنظمة والقوانين في بيئة التكنولوجيا حتى يمكن التعرف على حدود مسئولياتهم ووضع الرقابة المطلوبة على الأنشطة والعمليات داخل المجتمع الجديد.

ج – إتباع منهج تطوري حسب احتياجات الأنشطة التجارية وإيجاد الحلول الصحيحة بدلاً من افتراض وضع برنامج معين غير قابل للتعديل أو التحويل – أي لابد من وضع النموذج المناسب الذي يستطيع مواجهة المشكلات على مدى زمني معين مع التجديد المستمر لهذه النماذج وهو ما يطلق عليه النموذج الإرشادي أو نموذج القياس.

د – إتاحة الفرصة للموارد البشرية لتحقيق ذاتهم وإعطائهم المزيد من الثقة بالنفس للإبداع والتطور حتى يمكنهم التعامل السليم مع المعرفة الاقتصادية.

هـ – التأهيل المهني والتعليمي المناسب والذي يمكنهم من مواكبة التغيرات وبالتالي ضمان بقائهم واستمرارهم للمساهمة في البناء الاقتصادي لمجتمعاتهم في ظل الاتفاقيات الدولية مثل الجات وغيرها والتي لا تضع حدود جغرافية للعمل.

2- اعتبارات واجب توافرها في المنظمات المهنية للمراجعة:

إن المنظمات القائمة على مهنة المراجعة في العالم سواء كانت منظمات مهنية حكومية أو غير حكومية يقع عليها عبء كبير لتوفير المناخ المناسب لأداء خدمة المراجعة من خلال تطوير وظيفة المراجعة بما يتيح لها الفرصة من تحقيق أهدافها وخدمة الاقتصاديات وإعانتها على الاستمرار وضمان استكمال دورة حياتها.

وقد اهتم الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFA) ولجانه المختلفة وأصدر عدة دراسات هامة تشتمل على العديد من الإرشادات والمعايير والمقترحات من خلال لجنة تكنولوجيا المعلومات (ITC) ولجنة تطبيقات المراجعة الدولية (IAPC) التابعة للجنة معايير المراجعة الدولية (IFAC) والتي أكدت على ضرورة إتباع معايير محددة لضمان الأداء المهني بفعالية وكفاءة عالية ومنها:

1- إصدار المعايير الخاصة ببيئة تكنولوجيا المعلومات والصادرة عن لجان تطبيق المراجعة، لجنة التعليم بالاتحاد الدولي للمحاسبين.

2- دعم التطوير المهني والتعليم الإجباري المستمر من خلال برنامج التعليم مدى الحياة والتطوير المستمر للكفاءة المهنية. وتغيير السياسات التدريبية بما يتفق مع الواقع الاقتصادي الجديد.

ويرى الباحث أن حرص الاتحاد الدولي للمحاسبين على تأهيل وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل مستمر لمسايرة التطورات الدولية في مختلف مناحي الأنشطة الاقتصادية – إنما يمثل ذلك دفعة قوية للمهنة ويجعلها أكثر تأثيراً داخل المجتمعات وعلى المنظمات

(1) عادل الجوهري – تأثير العولمة المعلوماتية على العمالة العربية – مجلة العمل العربي – العدد 74–2001 – القاهرة.

المهنية العربية والقائمة على مهنة المراجعة في العالم العربي أن تقود المهنة فينفس الاتجاه وجعل مدخل المعرفة هو المنطلق نحو تحقيق الذات.

وقد حرصت بيوت الخبرة المالية العالمية على البحث عن طرق جديدة لتنمية المعرفة في مجال المراجعة من خلال المواقع الإلكترونية المختلفة وإحداث التكامل بين تطبيقات الحاسب عن طريق السماح بالتبادل الآلي للبيانات واستخراج المعلومات المالية الموثوق بها وتكون متاحة للمراجعين للاستخدام.

2-3 استراتيجيات مهنة المراجعة في ظل مجتمع ذكاء الأعمال

في مواجهة التطورات الاقتصادية الحديثة لابد للمهنة من اعتماد فلسفات جديدة تستطيع من خلالها تطوير أداءها ومواكبة التغيير الشامل في المفاهيم الاقتصاديات والأساليب الجديدة في الإدارة.

ومن ثم فإن هناك عدة متطلبات يرى الباحث أن تستوفيها المهنة وتفعيلها حتى يكون لها دور في تعاظم التنمية الاقتصادية في المجتمعات. [25]

1- رؤية إستراتيجية:

ويعني ذلك أن يكون لدينا رؤية محددة لكيفية التعامل مع المعرفة باتجاهاتها المختلفة، وتكون هذه الرؤية على مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المترابطة والمراد صياغتها في المجتمع لكي تطبق خلال فترة زمنية محددة.

إن الإستراتيجية الجديدة للمراجعة في ظل الاقتصاد المعرفي لابد أن تحتوي على مزيد من التحليل والتخطيط لأعمالها المتصلة بالمعرفة والتي سوف تساعدها في المستقبل، وتحديد أبعاد المعرفة الرسمية المتوافرة لديها واكتساب أخرى جديدة.

إن المعرفة تشكل الآن المنتج الرئيسي للثروة وأصبحت الحدود الجغرافية لا معنى لها في ظل المعرفة وأصبح الإنتاج معولم بسمة العولمة، وبالتالي أصبح لزاماً علينا التعرف على السواق العالمية التي تحمل ميزة تنافسية وأصبح الأمر يتطلب التعرف على أسباب الارتقاء في ظل الاقتصاد المعرفي، وهي:-

1) ضرورة وجود سياسات في ضوء ما تتطلبه ظروف العمل المستقبلية وليس الحالية فقط نظراً للتغير الاقتصادي والمعرفي السريع.
2) تشجيع الابتكار لإحداث عملية التنمية من أجل تحقيق الاستدامة في التنمية الاقتصادية.
3) تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

حيث تتحدد منطلقات واستراتيجيات وأطر الإدارة والتنظيم لعمليات التغير التكنولوجي بناء على مكانة وحدة العمل، حيث أن لكل توجه تكنولوجي إستراتيجي توجهات إدارية وتنمية إستراتيجية موازية.

2- تحديد السياسات التكنولوجية وإعادة مهنة المراجعة:

(1) د. السيد يس – تحديث مصر – الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية – التقرير الإستراتيجي العربي – إصداراه الأهرام – 2001 – القاهرة.

وذلك من خلال تحديد أولويات التكنولوجيا المراد استخدامها عن طريق سياسات علمية محددة ورصد الإمكانيات المطلوبة للباحثين حتى يمكن أن يكون هناك عائد للاستثمارات التي تم صرفها، وكذلك تحسين البيئة الاجتماعية والثقافية حتى يستطيعوا استخراج المخزون العلمي والمعرفي لديهم وترجمته في شكل استراتيجيات وسياسات يمكن العمل بها وبما يخدم المهنة وبالتالي الاقتصاد القومي.

إن إعادة الهندسة Re-engineering هي الإجراءات التي تركز على إعادة التفكير الأساسي وإعادة التصميم الجذري للنظم والأساليب والأعمال لتحقيق تحسينات جذرية في المنظمات بهدف البقاء والنمو باستمرار في سوق المنافسة. [26]

وهناك عدة شروط لابد من أن تستوفيها المهنة لإعادة الهندسة في ما تقدمه المهنة من خدمات للمجتمع ومالها من تأثير اقتصادي واجتماعي ومنها:-

1- إدراك كاف بتوجيهات العملاء ورغباتهم والمرونة في التنفيذ.

2- التحليل السليم لموقف المنظمات داخل الهيئة.

3- إعادة هندسة الهياكل التنظيمية.

4- صياغة جديدة وواعية للسياسات والإجراءات وخرائط تدفق العمل.

5- التنمية الذاتية.

لذا فإن مهنة المراجعة لابد أن تعي ذلك جيداً حيث الثورة المعرفية قد غيرت الاتجاهات وأصبحت هي السلعة التي توجه وتحدد الاتجاهات المستقبلية لكيفية أداء العمل وذلك من خلال تبني أساس المعرفة على النحو التالي:- [27]

1- التغير على المستوى الاقتصادي

وما يصاحبه من عوامل لتحديد الأهمية النسبية لهذا التغير وتأثيرات المتغيرات العالمية عليه وكذلك التحول إلى الاقتصاد المعرفي.

2- التغير على مستوى المجتمع

ويكون ذلك بالإحساس بالتحديات المطلوبة للنهوض وما هي الاحتمالات لبزوغ إستراتيجية قومية لتنمية المهارات، مع الوضع في الاعتبار الهموم الاجتماعية دون إهمال الجانب الثقافي.

3- التغير في مستوى المنظمات

ويكون بدراسة مدى تعاظم تأثير التنافسية ومتطلبات التأقلم مع الأساليب الجديدة وتحليلات السوق.

4- التغير على مستوى أسلوب ومكان العمل

وهذا يتوقف على التأثير المتنامي للمعلوماتية والمعرفة، والتمايز من خلال القدرات الابتكارية، والتغير المستمر في التنظيم والعلاقات، والتحول نحو الطلب.

---

(1) د. علي السلمي – الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد – مكتب غريب – القاهرة – 1996.

(2) د. عبد العزيز الشربيني – تكنولوجيا الاتصالات والتعلم عن بعد – مجلة المدير العربي – العدد 158 – إبريل 2002 – القاهرة.

5- التغير على مستوى المهنة

ويكون ذلك عن طريق المهارات الجديدة وكيفية استخدام المعرفة وإدارتها بالطريقة التي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من هذه المعرفة وتسخيرها لخدمة المهنة مع ضرورة حساب المخاطر التي من الممكن أن تهددها.

إن إعادة الهندسة وإعادة تصميم أداء العمل في مهنة المراجعة يعني التوجه إلي الإدارة الكلية للجودة حتى تستطيع إدراك ورصد وفحص الظواهر الملموسة في البيئة المحيطة بها، ويكون لديها القدرة على ربط المعلومات بالمعايير والقواعد التي تحكم المهنة، وكذلك تقييم مدى ملاءمة هذه المعايير والقواعد في ظل الظروف الجديدة.

3- استيعاب السياسات المعرفية:

أصبحت المعرفة هي الأساس الأول في توليد الثروة وليست المواد الخام وإدارة المعرفة هي التحدي لكي تصل إلى مجتمع المعرفة، إذ لابد أن يكون هناك إستراتيجية واضحة لإعداد المجتمع، ومعرفة مدى إمكانية استيعاب المهنة لهذه المعرفة، ومن ثم إقامة البنية التحتية المعرفية التي تسمح بالاستيعاب الفعال لها، ومحاولة التطوير والإسهام في إنتاج المعرفة التي تحتاجها المهنة لأداء دورها.

4- تحسين الخطاب الفكري السياسي والثقافي:

حيث تلعب الحكومات دور متعاظم في متابعة التطورات العالمية والفكر العالمي وعدم الاندماج دون معرفة وإتاحة الفرصة لدراسة البيئة المحلية واختيار السياسات والتطورات التي تلائمها لكي تنطلق إلى الإقليمية وتتعداها إلى الحدود الدولية، وذلك ينعكس على مهنة المراجعة ويتيح لها المساهمة في صياغة نمط جديد لدورها يتجه إلى المعلومات والمعرفة ومواكبة التغيرات العالمية.

إن التعرف على المتغيرات والاتجاهات الرئيسية في الأوضاع الاقتصادية الدولية والتي من شأنها إحداث تغيرات في العالم سيكون ذلك بمثابة توفير المعرفة ومراجعة كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والتكنولوجية، وهو الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على واضعي الاستراتيجيات وبالتالي صانعي القرار. [28]

5- الرقابة الذاتية غير الرسمية:

حيث ازدياد حجم التحديات والتي تواجه منظمات الأعمال وبالتالي أصبح هناك فجوة ما بين الماضي والحاضر، وأصبحت المنظمات تأخذ على عاتقها مهمة جديدة يمليها عليها الواقع الجديد، وأصبح لزاما عليها تبنى أفكار جديدة والقيام بأعمال إعادة الهندسة للعديد من أنشطتها وأعمالها لتكون أكثر استجابة لمنظمات عصر الاقتصاد المعرفي.[29]

إن الإستراتيجية الجديدة للمراجعة في ظل مجتمع ذكاء الأعمال لابد أن تحتوي على مزيد من التحليل والتخطيط لأعمالها المتصلة بالمعرفة والتي سوف تساعدها في المستقبل، وتجديد أبعاد المعرفة الرسمية المتوافرة لديها واكتساب أخرى جديدة.

---

(1) رشا مصطفى عوض – أثر مجتمع المعلومات على توفير فرص عمل للمرأة في مصر –مرجع سابق.

.(1) Druker, Peter, the Information Execution Truly need, Harvard Business Review, Jan, Feb. 1995.

2-4 تأثير التشريعات والهيئات الرقابية على صياغة إستراتيجيات المراجعة

مع الكارثة المالية العالمية عام 2008، وثبوت فشل السوق وعجز آلياتها الذاتية المسماة بالقوة الخفية عن التصويت والتصحيح والتأكد البات من صحة تدخل الدولة للإنقاذ السريع والعاجل حتى لا يغرق مجمل الاقتصاد وأعماله ومعاملاته، ظهر إتجاه قوي في أمريكا والدول الغربية والدول الصناعية الكبرى المتقدمة، يؤكد صحة إحكام الرقابة على المؤسسات المالية والأدوات المالية بكافة صورها وأشكالها، بما يعني أن تكون أجهزة رقابة الدولة في حكم الرقابة اللصيقة والدائمة لمنع الأزمات والكوارث المالية. (30)

2-4-1 فساد التشريعات – إستراتيجية مضادة للمراجعة

زادت المخاوف خلال الفترة الأخيرة من اندلاع أزمة عالمية جديدة اقتصادية ومالية ونقدية ويمكن أن يؤدي إلى الإعلان عن "إفلاس الدولة"، حيث أن ذلك يدل على سطوة الفكر الأصولي المتطرف سياسياً واقتصادياً واجتماعيا على الحياة العامة في المجتمعات، كما أن ذلك يقدم دليلاً مبنيا على سطوة نظريات "الفوضى الخلاقة" في إدارة شئون المجتمع وخاصة في الدول النامية، واستغلالها بشدة في التأثير على الرأي العام، والنخب الحاكمة، والفاعلة على امتداد دول العالم لإقناعها بأسباب غير حقيقية لأزمات الدول والعالم، وكأن الواقع الدولي يؤكد إعلان حرب عالمية جديدة تستهدف تبرئة ساحة الأصولية الرأسمالية من الإدانة القاطعة التي لحقت بها باعتبارها المسئول الأول والأخير عن لأزمة المالية العالمية الكارثية عام 2008.

إن الأحداث السياسية تؤثر تأثيراً مباشراً في الاقتصاد، فيحدث الكثير من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية، وقد تتبخر الكثير من المليارات، ويزيد العجز في ميزان المدفوعات، وتنخفض قيمة العملة، وترتفع أسعار الغذاء.

تلجأ بعض الحكومات إلى تزوير الحسابات القومية، وتزييف المؤشرات الاقتصادية نتيجة الفساد السياسي، مما يصبح معه الصعوبة بمكان من تحقيق الخدمات العامة، ويؤدي إلى غضب الشعوب والمواطنين وكذلك تفشي ظاهرة التهرب الضريبي، نتيجة التشريعات الضريبية الفاسدة التي تخدم فئات بعينها في المجتمع.

إن فساد التشريعات المالية نتيجة إصرارها على آلية قوى السوق الخفية وغياب الدولة, وأجهزتها، وفشل قدرتها على الرقابة والتلاعب، كل هذا يؤدي إلى انتشار الفساد، وتراجع المؤشرات الاقتصادية، وانخفاض الاحتياطي النقدي في البنوك المركزية.

كشف تقرير للبنك الدولي عام 2010، النقاب عن اتجاهات اقتصادية حديثة تشكل تحدياً لوجهة النظر التي تبنتها المنظمات الدولية، والتي ترتبط بين الاستقرار ومعدلات النمو الاقتصادي في العالم. (31)

فقد أشار التقرير، أن النمو الاقتصادي المرتفع وحده يعجز عن خفض نسبة الفقر والبطالة، وهي جناحي الصراع والعنف بالمجتمعات، وأضاف التقرير أن العدالة في توزيع الوظائف والأمن والعدل هو شرط أساسي لكسر سلسلة العنف السياسي والجنائي،وليس رفع الناتج المحلي الإجمالي فقط،حيث أن هناك أكثر من 5ر1 مليار شخصي حول العالم، يعانون من الصراع والعنف، وهو ما يفرض تحديا تنموياً ضخماً وعدالة في التوزيع على جميع شرائح المجتمع أمام الحكومات والمجتمع الدولي.

إن السلطة والمسئولية جناحان متلازمان، لأنه حيث توجد السلطة، أي سلطة فإنه لابد أن يترتب عليها المسئولية، وعلى قدر السلطة تكون عظم المسئولية، وإذا افترقت السلطة عن المسئولية، وصارت وحيدة بعيدة عن المساءلة، سوف تؤدي حتماً إلى الدكتاتورية والاستبداد والانحراف، وعلى العكس إذا تغنينا بالمسئولية... وتجردت من السلطة كنا أمام سراب في الهواء، أو أمام كبش فداء، فمن الظلم أن يتحمل واحد من أحاد الناس المسئولية لأن السلطة تكون في واد، والمسئولين ومن حمل المسئولية في واد آخر.

إن السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، كلها سلطات تصاحبها المسئولية التي تكون ملقاة على عاتق من يمارسها، إذ أنها ليست ميزة لأحدهم، وإنما هي واجب ومسئولية يجب أن تتحقق في كل مرة الغاية منها. (32)

---

(2) الأستاذ/ أسامة غيث – مسئولية الفساد والرشوة – وبراءة الإنفاق الاجتماعي – الأهرام – يوليو 2010..

(1) د. محمود محمد الضابط – الإدارة بالأهداف والإدارة الإستراتيجية – مرجع سابق.

(2) د. شوقي السيد – السلطة والمسئولية – الأهرام – يونيو 2010.

قد تكون السلطة أحياناً وبالاً على أصحابها، لأنها تفرض عليهم القيود والموانع، حماية لها، وحماية لهم من أنفسهم، ولهذا فإن السلطة تأتي في مرتبة تالية للحريات والحقوق، لأنها أقوى منها، ولأن السلطة أساساً مقررة لحماية أصحاب الحقوق والحريات وتعزيزها.

إن فساد الذمم وتزاوج المال مع السلطة، يؤدي إلى الانفلات، وتضيع الضمانات، وتكثر التجاوزات والرشوة والفساد، حيث أن استغلال السلطة هي ظاهرة سلبية تؤثر بالسلب في الاقتصادات القومية، فإذا لم تعل المسئولية على السلطة، أو انكشف الستار عن الانحراف والفساد، فذلك يعني اختلال التوازن بينهما وبالتالي لابد أن تعلى ثقافة المسئولية وتعظيم شأنها.

ويرى الباحث أنه إذا فسدت التشريعات وغابت القوانين عن التطبيق، بالطبع كان له تأثير سلبي شديد على الأداء المهني للمراجعة، حيث أن تطبيق معايير المراجعة لا يكفى وحده، لوضع الرقابة المالية ومعالجة الاختلالات المالية والهيكلية في سوق الاقتصاد، وبالتالي كان لابد أن نفكر في كيفية وضع وصياغة الإستراتيجيات اللازمة للحد من هذه النتائج السلبية.

2-4-2 دور الهيئات الرقابية المالية (تجربة مصر)

إن تطبيق التشريعات المالية التي تؤدي إلى ضبط السوق المالي والاقتصادي هو مسئولية أصيلة للهيئات الرقابية الرسمية في المجتمع.

يوجد في مصر مؤسستان لحماية المال العام وهي:

1- الجهاز المركزي للمحاسبات.

2- هيئة الرقابة الإدارية.

ويعتبر الجهاز المركزي للمحاسبات الذي أنشئ عام 1942 تحت اسم "ديوان المحاسبة" هو المؤسسة الأقدم والأعرق والأكثر تخصصاً للرقابة على أموال الدولة, وأموال الأشخاص العامة الأخرى، وكذلك الرقابة المالية على الأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية سواء كانت قومية أو حزبية، والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية والعمالية، والنوادي الرياضية، والجهات والمؤسسات الأهلية، وكل ما يتعلق بالمنح والقروض، أي أن الجهاز له سلطات رقابية مالية واسعة للرقابة المالية.

أما هيئة الرقابة الإدارية فقد ظهرت في مصر لأول مرة عام 1958 كقسم يتبع النيابة الإدارية، وأصبحت هيئة مستقلة اعتباراً من عام 1964 ومن ضمن اختصاصات هذه الهيئة الكشف عن الفساد والجرائم التي تقع داخل المجتمع في المؤسسات السابق الإشارة إليها والتي تمس سلامة أداء الوظيفة العامة، مثل الرشوة واستخدام السلطة، وغيرها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون.

لكن نتساءل.. لماذا انتشر الفساد واستفحلت هذه الظاهرة ومن الطبيعي أن نتساءل.. أين كانت هذه الأجهزة؟

وهذا يقودنا بنتيجتين محتملتين هما:- [33]

1) إن هذه الأجهزة لم تقم بواجبها على الوجه الأكمل.

2) إن هذه الأجهزة كانت جزء من منظومة الفساد.

وقد طرح الكاتب أن هذه الأجهزة كانت أداة للتستر على الفساد بل والتورط فيه مباشرة.

ويرى الباحث أن الأمر يحتاج إلى وقفة جادة ودراسة متأنية في ظل مناخ القانون والعدالة الاجتماعية، حيث كان التعمد الواضح في إخفاء التقارير التي ترسل للجهات المختصة، لاسيما أن تبعية هذه الأجهزة الإدارية كانت للحكومة، وفي ظل انتشار الفساد وتزاوج السلطة بالمال كان التستر المتعمد عن هذا الفساد، كذلك لابد من اختيار القيادات ذات الكفاءة وليست المكافأة لضمان الولاء.

كما يرى الباحث أنه لابد من تفعيل دور هيئة الرقابة المالية على السوق الاقتصادي وإصدار التقارير الدورية لتكون مؤشرات لأداء السوق، وكذلك تفعيل دور هيئة الكسب غير المشروع وضرورة مراجعة إقرارات الذمة المالية والإصرار على طلبها بصفة دورية وفحصها والإعلان عن النتائج، حتى يكون هناك شفافية وحرصاً على حماية المال العام واستئصال الفساد من المجتمع.

إن التشريعات والقوانين وحدها لا تكفي للرقابة المالية ولكن لابد من توافر عناصر أخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير المناخ المناسب لمهنة المراجعة لأداء دورها في المجتمع وتصبح التقارير المالية الصادرة عنها معبرة بصورة واضحة وصحيحة عن الأداء الاقتصادي.

---

(1) د. حسن نافعة – الفساد والأجهزة الرقابية – المصري اليوم – مارس 2011.

لـذا فـإن تحقيـق التمـازج بـين المعـايير المهنيـة والتشـريعات والقـوانين يـؤدي إلـى الانفتـاح علـى مجـالات جديـدة والانتقـال مـن التخصصية إلى العمومية في الأداء المهني، وكذلك تسهيل عمل النقابات وجمعيات المحاسبين والمراجعة وعدم تقييد دورها في المجتمع بغرض عدم محاربة الفساد.

إن إنشاء إطار مؤسسي سليم من خلال تبادل البيانات والمعلومات باستخدام التكنولوجيا والذكاء المعرفي والتي تتيح قنوات سريعة لتبادل الأفكار، سيؤدي ذلك إلى تحسين الأداء وتفادي الاختلالات البنائية داخل المجتمع الاقتصادي.

إن إعادة صياغة الاستراتيجيات لمهنة المراجعة تحتاج إلى الأخذ في الاعتبار لاقتصاديات السوق، وكذلك على المنظمات والنقابات المهنية داخل الوطن العربي أن تأخذ أيضاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية المحلية، حيث أن تطبيق المعايير المهنية الدولية، قد تختلف من مجتمع اقتصادي على آخر وضرورة صياغة المعايير المهنية طبقاً لما يتناسب مع الأداء الاقتصادي والأدوات المتاحة داخل كل مجتمع، حيث أن العولمة قد أصابت هذه المعايير وهذا يجعلنا في وقفة تحفظية تجاهها، حيث لابد من تحقيق مقولة "إن أهل مكة أدرى بشعابها"، وهذا يدفعنا دائما أن تكون فاعلين في رسم ورسن القوانين والتشريعات اللازمة لمجتمعاتنا العربية، حتى تكون بمنأى عن سياسة رد الفعل المعمول بها الآن، والبعد عن الفوضى الخلاقة التي قد تطول أشياء كثيرة، ولكن مع التمسك بمحاربة الفساد من خلال التراجع عن السياسات الاستثنائية والممارسات الفاسدة بما يضمن العودة إلى المسار المنضبط وتلافي الانقلاب داخل المجتمعات الاقتصادية، إننا إذا أردنا التغيير، فلا بد من توافر إرادة التغيير وإدارة التغيير، وتجهيز العقول لاستقبال المتغيرات الحديثة مع ضرورة الإيمان الكامل بمصالح الأوطان.

2-5 إثبات فروض الدراسة

توصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن التغيير الجذري الذي طرأ على مجتمع الأعمال نتيجة الذكاء المعرفي وانتشار أدوات جديدة من خلال ثورة المعلومات والتكنولوجيا جعل الحاجة ماسة وملحة في الاتجاه إلى استخدام هذه المفاهيم والأدوات في إعادة صياغة إستراتيجيات المراجعة.

ومن ثم فقد تم إثبات فروض الدراسة على الوجه التالي:-

1- إن تطبيق الذكاء المعرفي يتطلب رسم خريطة معرفية لتحقيق قيمة مضافة لاستراتيجيات المراجعة وتحديد سماتها وملامحها الأساسية واستثمارها في حماية الثروة والحفظ عليها بالإضافة إلى التميز الدقيق من خلال الوظائف المطلوبة وممارسة الفساد وسوء الإدارة.

2- إن إدراك مهنة المراجعة للصياغة الجديدة لإستراتجياتها في ظل مجتمع الاقتصاد المعرفي وذكاء الأعمال يؤدي إلى دعم الثقة وجودة الأداء من خلال التعرف على المشكلات التي تواجهها والاهتمام بالمزيد من التحليل لما يدور حولها بالمجتمع دون إغفال الجانب السياسي والمتصل بعملية التفكير الإستراتيجي والتخطيط المستقبلي من أجل الحفاظ على الكيانات الاقتصادية.

نتائج البحث:

1- إن التفكير الإستراتيجي أحد نتاج المعرفة لاستشراف المستقبل للنهوض بالعملية الاقتصادية، وتوفير مستوى معرفي مناسب يساعد على صياغة الإستراتيجيات.

2- إن التفكير الإستراتيجي يساعد في بناء العملية الإستراتيجية من خلال عدة عناصر (الرؤية – الرسالة – الأهداف – الإستراتيجية)، مما يؤدي إلى تحقيق أهدافها بشرط توافر الأفراد ذوي الفكر الإستراتيجي.

3- إن بناء الإستراتيجيات الإبداعية في عصر المعرفة، فإن ذلك يعني إعادة بناء العقول بقدرات لم تكن موجودة، وأصبح ذلك فرض عين أو فريضة واجبة تمليها مصالح المجتمعات.

4- الأحداث السياسية تؤثر تأثيراً مباشراً في المجتمعات الاقتصادية تؤدي إلى الكثير من الاختلالات الهيكلية، مما كان له تأثير سلبي على الأداء المهني للمراجعة.

5- إن التشريعات والقوانين وحدها لا تكفي للرقابة المالية، ولكن لابد من تحقيق التمازج بين المعايير المهنية وهذه التشريعات والقوانين للانفتاح على مجالات دقيقة والانتقال من التخصصية إلى العمومية في الأداء المهني.

6- إن السمة الأساسية للاقتصاد المعرفي هي القدرة على إدراك القيمة الاقتصادية من الذكاء المعرفي من خلال بناء إطار مجتمعي حاكم للمعرفة الاقتصادية لتفعيل قيمة هذه السمات المميزة لتعزيز التنافسية.

التوصيات:

1- ضرورة تبني مفهوم مجتمع ذكاء الأعمال للتعرف على المزيد من القدرات المعرفية من خلال التفكير الإستراتيجي، حيث يمثل نمطاً جديداً للتطور وبناء الاقتصاد المعرفي.

2- ضرورة تحول الإستراتيجيات عند تطبيقها إلى أفعال ملموسة ذات دلالات واضحة، مع تحديد مفهوم دقيق للتنفيذ من خلال التعرف على الفلسفات الحديدة التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي.

3- ضرورة إعادة صياغة إستراتيجيات التعليم في الوطن العربي للانتقال من أسلوب التلقين الكامل إلى أسلوب الحوار والمناقشة، مما يبرز المفهوم الديمقراطي وإتاحة الفرصة للفكر التحليلي والرؤية التنفيذية في إطار من التفاعل في العملية التعليمية.

4- ضرورة إعلاء المسئولية على السلطة لتفادي الفساد، وضمان عدم استغلال هذه السلطة، للتأثير الإيجابي على المجتمع اقتصادياً وبالتالي إتاحة الفرص لمهنة المراجعة لإبداء الرأي الواضح والحيادي في ظل معلومات وبيانات مالية سليمة مما ينعكس بالإيجاب على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

5- ضرورة تفعيل دور الهيئات والأجهزة الرقابية المالية وإعادة هيكلتها في ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لتكون دافعة للعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

6- ضرورة إنشاء جهاز قومي لمكافحة الفساد، يتمتع بالحصانة وتأكيد مبدأ احترام القانون، وإخضاع الجميع لأحكامه، واحترام أحكام القضاء خصوصاً من الحكومة، مما يؤدي إلى ضبط الممارسات والأعمال وحماية الاقتصاد الوطني، وتخرجه من طريق السوء والفساد والانحراف، وتقوده إلى طريق النمو والانتعاش والتقدم والتحديث.

المراجع:

المراجع العربية:

(1) د. حازم الببلاوي – عن اقتصاد الأشياء واقتصاد الأفكار – جريدة الأهرام – 29 أغسطس 2010

(2) د. محمود محمد الضابط – الإدارة بالأهداف والإدارة الإستراتيجية – إدارة المستقبل – برنامج تدريبي – أكاديمية مصر للطيران – 2010.

(3) إمام حامد أحمد آل خليفة – الخطة الإستراتيجية في الشركات وتطوير الأداء – المؤتمر العربي الأول للمنظمة العربية لخبراء المحاسبة والمنظمة العربية للتنمية الإدارية والبنك الدولي – فبراير 2008– ص.ص 2–5.

(4) د. زكريا مطلك الدوري – الإدارة الإستراتيجية "مفاهيم وعمليات دراسية" في دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – 2–5 ص.ص 24–26.

(5) د. سعد غالب ياسين – الإدارة الدولية – دار اليازوري – عمان –2007– ص.ص 211–212.

(6) ج. جميل قاسم، د. طاهر الجناني – دراسة الحالات المهنية مع نماذج منتقاه – شركة الشرق الأوسط للطباعة – الأردن – 1986 – ص13.

(7) مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPF، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين – الفصل الخامس – 2003 – ص106.

(8) الأستاذ / السيد يس – التكوين الثقافي في عصر المعلومات – جريدة الأهرام – يناير 2010.

(9) الأستاذ/ جمال محمد عيطاس – الإبداع في التكنولوجيا ليس وهماً أو حلماً.. بل فريضة واجبة – الأهرام – القاهرة – 2001.

(10) التقرير الإستراتيجي العربي – الطبعة الأولى – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام – القاهرة – 2001.

(11) د. صلاح سالم زرنوقة – قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة – الأهرام – العدد 43140 – 2005/1/24 – القاهرة.

(12) حسان محي الدين –اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات
http://www.arabicin.net/arabic/5and weh/pivot-4/economics-knowledge 1-htm,2004.

(13) نبيل علي – العرب وعصر المعلومات ج– سلسلة العربي – الكويت – 1994.
(14) د. محمد محمد الهادي – إدارة المعرفة وإدارة نظم المعرفة في شركات ومنظمات الأعمال– مجلة المدير العربي – العدد (168) – أكتوبر 2004 – القاهرة.
(15) د. مفيد شهاب – جماعة الإدارة العليا – المؤتمر السنوي السادس والثلاثون – الاقتصاد المعرفي والدولة الحديثة "رؤية مستقبلية لمجتمع الإدارة" – أكتوبر 2000 – ج.م.ع.
(16) د. محمد رؤوف حامد – اقتصاد المعرفة ودور محوري للابتكار والتغيير التكنولوجي – مجلة المدير العربي – العدد 158 – إبريل 2002.
(17) رشا مصطفى عوض – أثر مجتمع المعلومات على توفير فرص عمل للمرأة في مصر – ندوة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير فرص عمل جديدة في المجتمع المصري – المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية – ديسمبر 2003 – القاهرة.
(18) عادل الجوهري– تأثير العولمة والمعلوماتية على العمالة العربية– مجلة العمل العربي– العدد 74–2001– القاهرة.
(19) د. السيد يس – تحديث مصر – الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية – التقرير الإستراتيجي العربي – إصدارات الأهرام – 2001 – القاهرة.
(20) د. علي السلمي – ا لإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد – مكتبة غريف – القاهرة – 1996.
(21) د. عبد العزيز الشربيني – تكنولوجيا الاتصالات والتعلم عن بعد – مجلة المدير العربي – العدد 158 – إبريل 2002 – ا لقاهرة.
(22) الأستاذ/ أسامة غيث – مسئولية الفساد والرشوة – وبراء الإنفاق الاجتماعي – الأهرام – يوليو 2010.
(23) تقرير التنمية في العالم – البنك الدولي – 2010.
(24) د. شوقي السيد – السلطة والمسئولية – الأهرام – يونيو 2010.
(25) د. حسن نافعة – الفساد والأجهزة الرقابية – المصري اليوم – مارس 2011.

المراجع الأجنبية:

(1) Simon, H, OM, The Concept of Administrative Science Quarterly, Vol.9, June 1964, p.20.
(2) Richards, M.D. Organizational Goal Structure, New York West Publishing Co., 1978, p.8.
(3) Irma Becerra – Fernandez and Rajiv Savherwal, Organization Knowledge Management: A Contingency Perspective, Journal of Management International Systems/ Summer 2001, Vol. 18, No. 1, pp. 23-55.
(4) Druker, Peter, The Information Execution Truly need, Harvard Business review, Jan.-Feb., 1995.